العام التي جرت في الأشهر الثلاثة التي سبقت انتخابات ١٩٧٧. فنتائج الانتخابات السابقة، في العامين ١٩٦٩ و ١٩٧٣ على الأقل، أكدت مجدداً أن «بندول» الانتخابات كان يتحرك فعلاً لمصلحة الليكود. ذلك أنه في حين حصل الليكود على نسبة ٢٦ بالمائة مقابل ٤٦,٢ بالمائة للمعراخ في انتخابات ١٩٦٩، فان الليكود نجح في زيادة نسبة المقترعين له الى ٣٠,٢ بالمائة مقابل انخفاض نسبة المقترعين للمعراخ الى ٣٩,٦ بالمائة في العام ١٩٧٣. وكان من أبرز أسباب ذلك، حسبما يرى البروفسور أشر آريان، رئيس قسم العلوم السياسية في الجامعة العبرية، حرب ١٩٧٣ ونجاح العرب في اثبات أنفسهم مقابل ثبوت «التقصير» على تجمع المعراخ الحاكم في اسرائيل[٣].

٣ ــ اتجاهات المتغيرات الأساسية ماقبل ١٩٧٧

وعلى صعيد المتغيرات الأساسية التي وقعت داخل المجتمع الاسرائيلي حتى العام ١٩٧٧، كانت جميع الدلائل تؤكد على ماذهبت اليه النتائج الفعلية للانتخابات الاسرائيلية في ذلك العام، علاوة على ماذهبت اليه نتائج قياس اتجاهات الرأي العام الاسرائيلي عشية تلك الانتخابات. فقبيل انتخابات ١٩٧٧، كان واضحاً أن نظرة النظام السياسي والرأي العام الاسرائيليين تحولت، نتيجة حرب ١٩٧٣ وتزايد نفوذ منظمة التحرير الفلسطينية، نحو العناد والتعصب وربما التشنج أكثر، على عكس نتائج تلك الحرب وآثارها على الأنظمة الرسمية والرأي العام العربي؛ حيث ساد التساهل والاعتدال وربما «التفريط». ومن جهة ثانية، كان واضحاً أن حزب العمل، العمود الفقري لتجمع المعراخ، قد وصل في الحقيقة الى قمة التأزم سواء على صعيد أوضاعه الداخلية أم على صعيد أدائه في الحكم داخلياً وخارجياً. فقبيل تلك الانتخابات، تكشف واقع الحزب عن شريط من الفضائح أبرزها: محاكمة وادانة أشر يادلين مرشح حكومة المعراخ لرئاسة بنك اسرائيل وأحد زعامات الهستدروت وحزب العمل، وانتحار ابراهام عوفر وزير الاسكان الاسرائيلي في أعقاب فضيحة مالية، واستقالة اسحق رابين رئيس الحكومة الاسرائيلية عندئذ من الحكومة ومن موقعه الأول على قائمة المعراخ بسبب فضيحة مالية، وفشل وزير الخارجية أبا ايبن في اثبات براءته من تهمة مالية. ثم قبيل الانتخابات، ثبت للرأي العام الاسرائيلي استمرار وجود ثغرات في خطط الطوارىء الاسرائيلية، علاوة على انتشار شائعات الاهمال الخاصة بسقوط طائرة هيلوكبتر عسكرية نجم عنها مقتل خمسين ضابطاً وجندياً اسرائيلياً[٤]. ولعل هذه الفضائح، وما رافقها من سوء ادارة على مختلف الأصعدة المدنية والعسكرية، هي السبب في نشوء وتعاظم قوة «الحركة الديمقراطية للتغيير» التي قادها أساساً منشقون عن تجمع المعراخ، والتي حصلت في الانتخابات الاسرائيلية في العام ١٩٧٧ على نسبة عالية من الأصوات بلغت ١١,٦ بالمائة، رغم حداثة وجودها، ونتيجة تركيزها على محاربة الفساد والبيروقراطية داخل النظام السياسي الاسرائيلي[٥].

ومما زاد احتمالات نجاح الليكود في الانتخابات الأخيرة، التصريح الذي أدلى به في حينه جيمي كارتر، الرئيس الأميركي عندئذ، والخاص بضرورة اقامة «وطن قومي» للفلسطينيين تحت وطأة نضالاتهم وانتصاراتهم السياسية الواسعة، مما دفع الرأي العام